

Distr.: General  
15 November 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٦١ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية  
العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير اللجنة الثالثة

المقرر: السيد بيدرو كاردوسو (البرازيل)

## أولا - مقدمة

١ - في جلستها العامة السابعة عشرة، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قررت الجمعية العامة، بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين" وأن تحيله إلى اللجنة الثالثة.

٢ - ونظرت اللجنة الثالثة في البند في جلساتها ١ إلى ٥ و ٩ و ٣٣، المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٥ إلى وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفي جلساتها الأولى إلى الخامسة، أجرت اللجنة مناقشة عامة بشأن البند ٦١ بصورة مشتركة مع البندين ٦٢ و ٦٣. ويرد سرد لمناقشة اللجنة في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.3/60/SR.1-5 و 9 و 33).

٣ - وكان معروضا على اللجنة من أجل النظر في البند الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام (A/60/80)؛



(ب) رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة يحيل بها إعلان الدوحة وخطة عمل الدوحة اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة الجنوب الثاني لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في الدوحة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/60/111).

٤ - وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان استهلاكي كل من الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية ومدير شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وممثل برنامج متطوعي الأمم المتحدة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر A/C.3/60/SR.1).

٥ - وفي الجلسة الأولى أيضا، أجاب كل من الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية ومدير شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية وممثل برنامج متطوعي الأمم المتحدة على سؤال أثاره ممثل جنوب أفريقيا (انظر A/C.3/60/SR.1).

## ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.3/60/L.5 و Rev.1

٦ - وفي الجلسة ٩، المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل جامايكا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين" (A/C.3/60/L.5). ثم انضمت بيلاروس إلى مقدمي مشروع القرار. ونص مشروع القرار كما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"، المعقود في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

"وإذ تشير أيضا إلى الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المحتفى بها خلال الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، المعقودة في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠٥،

”وإذ تؤكد من جديد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين تشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي،

”وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية الواردة فيه، وإلى الالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية للأمم المتحدة، بما فيها الالتزامات المتعهد بها في نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥،

”وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٢٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

”١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام؛

”٢ - تحيط علما أيضا مع التقدير بتقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥، المعنون ”المأزق الناتج عن عدم المساواة“ ونتائجه الرئيسية ومفادها أنه لا يمكن المضي قدما في تنفيذ خطط التنمية ما لم يتم التصدي للتحديات الناجمة عن عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛

”٣ - ترحب بالإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي اعتمدته لجنة التنمية الاجتماعية خلال دورتها الثالثة والأربعين،

”٤ - ترحب أيضا بتأكيد الحكومات مجددا إرادتها والتزامها بمواصلة تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل، ولا سيما القضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتقوية الاندماج الاجتماعي لإنشاء مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة للجميع؛

”٥ - تؤكد مجددا على أن الاعتراف بأن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، أمران يعزز كل منهما الآخر، وعلى أن الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة ذات أهمية حاسمة في التوصل إلى نهج إزاء التنمية يكون متماسكا ومتمحورا حول احتياجات الناس؛

٦ - تسلم بأنه لمن كانت الإجراءات المتخذة لتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة أثناء السنوات العشر الماضية ستعزز التنمية الاجتماعية، فإن الأمر سيتطلب أيضا إضفاء القوة والفعالية، دوليا وإقليميا، على التعاون والمساعدة المقدمة من أجل التنمية وإحراز تقدم صوب زيادة المشاركة وتعزيز العدالة الاجتماعية وزيادة الإنصاف في المجتمعات؛

٧ - تسلم أيضا بأن المفهوم الواسع للتنمية الاجتماعية، الذي تم تأكيده في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أصبح ضعيفا في مجال وضع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي، وأنه، في حين تحتل مسألة الفقر الصدارة في السياسات الإنمائية والخطاب الإنمائي، فإن القضيتين الأخريين اللتين عولجتا في مؤتمر القمة، أي البطالة والاندماج الاجتماعي، قد تضررتا من الفصل العام بين وضع السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية؛

٨ - تشدد على أن تتصدى سياسات الحد من الفقر لهذا الأخير بمعالجة أسبابه الجذرية والهيكلية ومظاهره، وعلى ضرورة إدماج تدابير الإنصاف والحد من أوجه اللامساواة في تلك السياسات؛

٩ - تؤكد مجدداً على أن تشجع سياسات العمالة على العمل اللائق في ظل الإنصاف والمساواة والأمن والكرامة، وعلى أن تُدمج عملية إيجاد فرص العمل في سياسات الاقتصاد الكلي؛

١٠ - تؤكد مجدداً أيضاً على أن تستهدف سياسات الاندماج الاجتماعي الحد من أوجه اللامساواة، وتعزيز الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتصدي للآثار السلبية للعولمة على التنمية الاجتماعية والمخاطر الجديدة الناجمة عن الإصلاحات التي يتطلبها السوق؛

١١ - تؤكد مجدداً كذلك على أن لجنة التنمية الاجتماعية ستواصل تحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وتشجع الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة والمجتمع المدني على تعزيز الدعم المقدم لأعمالها؛

١٢ - تؤكد من جديد الالتزامات المتعهد بها في نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، ولا سيما الالتزامات الواردة تحت عنوان "تلبية الاحتياجات الخاصة

في أفريقيا“، وتشدد على النداء الموجه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز التنسيق داخل إطار منظومة الأمم المتحدة وتعزيز الجهود المستمرة الرامية إلى مواءمة المبادرات الحالية بشأن أفريقيا، وتطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل إيلاء الاهتمام الواجب في أعمالها للأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

”١٣ - تؤكد من جديد أيضا أن التنمية الاجتماعية تتطلب مشاركة نشطة من جانب جميع الجهات الفاعلة في عملية التنمية، ومن بينها منظمات المجتمع المدني والشركات والمشاريع التجارية الصغيرة، وأن الشراكات فيما بين جميع الجهات الفاعلة المختصة تغدو، بشكل متزايد، جزءا من التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية، وتؤكد من جديد كذلك على أن الشراكات التي تقوم داخل البلدان فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص يمكن أن تسهم بفعالية في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛

”١٤ - تدعو الأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية واللجان الإقليمية ووكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وسائر المنظمات الحكومية الدولية، كل في نطاق ولايته، إلى مواصلة إدراج الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والإعلان المتعلق بالذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ضمن برامج عملها وإلى إيلائها الاهتمام على سبيل الأولوية، ومواصلة المشاركة بنشاط في متابعة هذه الالتزامات والتعهدات ورصد ما يتمخض عنها من إنجازات؛

”١٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون ”تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين“، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في تلك الدورة تقريرا عن هذه المسألة“.

٧ - وفي الجلسة ٣٣، المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح معنون ”تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين“ (A/C.3/60/L.5/Rev1)، عرضه مقدمو مشروع القرار A/C.3/60/L.5 وأذربيجان، إسرائيل، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، بولندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، سلوفينيا، سويسرا، قبرص، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك،

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، هنغاريا، هولندا، اليابان. وبعد ذلك انضمت أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيسلندا، البرتغال، بلغاريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سان مارينو، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، لاتفيا، ليريا، النرويج، النمسا، هندوراس، اليونان إلى مقدمي مشروع القرار.

٨ - وفي الجلسة ذاتها أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

٩ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، قام ممثل جامايكا بتنقيح النص شفويا على النحو التالي:

(أ) تم دمج فقرة المنطوق ١٣ مع فقرة المنطوق ١٥ ليصبح النص كما يلي:

”تؤكد من جديد أيضا أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأساسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به وأنه لا توجد حاجة إلى زيادة التشديد على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، وتؤكد أهمية اتخاذ تدابير فعالة، بما يشمل إنشاء آليات مالية جديدة حسبما يكون ملائما، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتعزيز أنظمتها الديمقراطية“؛

(ب) أعيد ترقيم الفقرات التالية من المنطوق وفقا لذلك.

١٠ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/60/L.5/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا، دون تصويت (انظر الفقرة ١٢).

١١ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثلا جمهورية فنزويلا البوليفارية والولايات المتحدة الأمريكية ببيانين (انظر A/C.3/60/SR33).

## ثالثا - توصية اللجنة الثالثة

١٢ - توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

### تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

#### إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عُقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

وإذ تؤكد من جديد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل<sup>(١)</sup> والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين<sup>(٢)</sup> وكذلك إجراء حوار عالمي متواصل بشأن مسائل التنمية الاجتماعية، تشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(٣)</sup> والأهداف الإنمائية الواردة فيه، وإلى الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية للأمم المتحدة، بما فيها الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٤)</sup>،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) القرار د-٢٤/٢، المرفق.

(٣) انظر القرار ٢/٥٥.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

# ١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام<sup>(٥)</sup>؛

٢ - تحيط علما مع التقدير، أيضا بتقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥<sup>(٦)</sup> وإحدى نتائجه الرئيسية ومفادها أنه لا يمكن المضي قدما في تنفيذ خطط التنمية دون مواجهة التحديات الناجمة عن عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وأن التقاعس عن مواجهة التحديات الناجمة عن عدم المساواة سوف يضمن أن يظل تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية لجميع الناس أمرا بعيد المنال وأن تظل المجتمعات والبلدان والمناطق عرضة لتغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية مفاجئة؛

٣ - ترحب بنتائج استعراض العشر سنوات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية<sup>(٧)</sup>، الذي أجري خلال الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية في شباط/فبراير ٢٠٠٥؛

٤ - ترحب أيضا بتأكيد الحكومات مجددا إرادتها والتزامها بمواصلة تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج العمل<sup>(٨)</sup>، ولا سيما القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتقوية الاندماج الاجتماعي لإقامة مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة للجميع؛

٥ - تؤكد مجددا على أن الاعتراف بأن تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر كوبنهاغن وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية<sup>(٩)</sup>، أمران يعزز كل منهما الآخر، وعلى أن التزامات كوبنهاغن لها أهمية حاسمة في التوصل إلى نهج إزاء التنمية يكون متماسكا ومتمحورا حول احتياجات الناس؛

٦ - تسلم بأنه في حين أن الإجراءات المتخذة لتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية التي عقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة خلال السنوات العشر الماضية سوف تعزز التنمية الاجتماعية فإن الأمر سيتطلب أيضا إضفاء القوة والفعالية، دوليا وإقليميا، على التعاون والمساعدة المقدمة من أجل التنمية وإحراز تقدم صوب زيادة المشاركة وتعزيز العدالة الاجتماعية وزيادة الإنصاف في المجتمعات؛

(٥) A/60/80.

(٦) A/60/117.

(٧) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٦ (E/2005/26)، الفصل الأول، الفرع ألف.

٧ - تسلم أيضا بأن المفهوم الواسع للتنمية الاجتماعية، الذي تم تأكيده في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وفي الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، أصبح ضعيفا في مجال وضع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي، وأنه، في حين تحتل مسألة القضاء على الفقر موقع الصدارة في السياسات الإنمائية والخطاب الإنمائي، ينبغي أن يولى أيضا مزيد من الاهتمام للالتزامات التي اتفق عليها في مؤتمر القمة الذي عُقد في كوبنهاغن، وخاصة الالتزامات المتعلقة بالبطالة والاندماج الاجتماعي، اللتين تضررتا من الفصل العام بين وضع السياسات الاجتماعية ووضع السياسات الاقتصادية؛

٨ - تشدد على أنه ينبغي أن تتصدى سياسات القضاء على الفقرة لهذا الأخير بمعالجة أسبابه الجذرية والهيكلية ومظاهره، وعلى أن هناك حاجة إلى إدماج تدابير الإنصاف والحد من أوجه اللامساواة في تلك السياسات؛

٩ - تؤكد مجدداً الالتزام بسياسات العمالة التي تشجع توفير التوظيف الكامل والمنتج والعمل اللائق للجميع في ظل الإنصاف والمساواة والأمن والكرامة، وعلى أن تدمج عملية إيجاد فرص العمل في سياسات الاقتصاد الكلي؛

١٠ - تؤكد مجدداً أيضاً أنه ينبغي أن تهدف سياسة الاندماج الاجتماعي إلى تقليل أوجه اللامساواة وتعزيز فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والتعليم والرعاية الصحية، وزيادة المشاركة والاندماج من جانب الجماعات الاجتماعية، والتصدي للتحديات التي تمثلها العولمة والإصلاحات التي تتطلبها السوق بالنسبة للتنمية الاجتماعية وذلك كي يستفيد جميع الناس في جميع البلدان من العولمة؛

١١ - تؤكد مجدداً كذلك على أن لجنة التنمية الاجتماعية ستواصل تحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة، واستعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين وعلى أنها تعمل باعتبارها محفل الأمم المتحدة الرئيسي لإجراء حوار عالمي مكثف بشأن مسائل التنمية، وتشجع الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة والمجتمع المدني على تعزيز دعمها لأعمالها؛

١٢ - تؤكد من جديد الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٤)</sup> تحت عنوان "تلبية الاحتياجات الخاصة في أفريقيا"، وتشدد على النداء الموجه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز التنسيق داخل إطار منظومة الأمم المتحدة والجهود المستمرة الرامية إلى مواءمة المبادرات الحالية بشأن أفريقيا، وتطلب إلى لجنة التنمية

الاجتماعية أن تواصل إيلاء الاهتمام الواجب في أعمالها للأبعاد الاجتماعية للمشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

١٣ - تؤكد من جديد أيضا أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأساسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به وأنه لا توجد حاجة إلى زيادة التشديد على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، وتؤكد أهمية اتخاذ تدابير فعالة، بما يشمل إنشاء آليات مالية جديدة حسبما يكون ملائما، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتعزيز أنظمتها الديمقراطية؛

١٤ - تؤكد من جديد أيضا في هذا السياق أن التعاون الدولي له دور أساسي في مساعدة البلدان النامية، وبينها البلدان الأقل نمواً، على تعزيز قدرتها الإنسانية والمؤسسية والتكنولوجية؛

١٥ - تؤكد من جديد أن التنمية الاجتماعية تتطلب المشاركة النشطة من جانب جميع الجهات الفاعلة في عملية التنمية، بما يشمل منظمات المجتمع المدني والشركات والمشاريع التجارية الصغيرة، وأن المشاركات فيما بين الجهات الفاعلة ذات الصلة قد أصبحت، بشكل متزايد، جزءاً من التعاون الوطني والدولي لتحقيق التنمية الاجتماعية، وأن المشاركات فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، داخل البلدان، يمكن أن تسهم بفعالية في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛

١٦ - تؤكد مسؤولية القطاع الخاص، على المستويين الوطني والدولي، بما يشمل الشركات الصغيرة والكبيرة والشركات عبر الوطنية، ليس فقط بالنسبة للآثار الاقتصادية والمالية لأنشطتها بل أيضا بالنسبة للآثار الإنمائية والاجتماعية والجنسانية والبيئية لتلك الأنشطة، والتزاماتها تجاه عمالها والمساهمين فيها، بما يشمل التنمية الاجتماعية، وتؤكد الحاجة إلى اتخاذ تدابير محددة، داخل منظومة الأمم المتحدة وبمشاركة من جميع الجهات ذات الصلة صاحبة المصلحة، بالنسبة لمسؤولية، ومساءلة، الشركات بما يشمل اتخاذ إجراءات لمنع الفساد ومقاومة من يمارسونه؛

١٧ - تدعو الأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الإقليمية ووكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وسائر المنظمات الحكومية الدولية، كل في نطاق ولايته، إلى مواصلة إدراج التزامات كوبنهاغن والإعلان المتعلق بالذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ضمن برامج

عملها وإلى إيلائها الاهتمام على سبيل الأولوية، ومواصلة المشاركة بنشاط في متابعة هذه الالتزامات والتعهدات ورصد ما يتمخض عنها من إنجازات؛

١٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في تلك الدورة تقريراً عن هذه المسألة.

---